

الفصل الثاني والعشرون

أحوال المدن^(١)

لا نعرف عن القرن الرابع إلا تصنيفاً واحداً للمدن ، وهو لا يقوم على أساس سياسي ، ويفرق بين المدن على هذا النحو :

(١) الأمصار ، وهي البلاد التي يحلها السلطان ، وتجتمع فيها الدواوين ، وتقلد منها الأعمال ، وتضاف إليها مدن الأقاليم .
(٢) القصبات ، وهي عواصم الأقاليم ، ومقامها من الأمصار مقام الحجاب من الملوك .

(٣) المدن أو المدائن ، وهي ما يلي القصة في الأقاليم ، ومقامها مقام الجند .

(٤) النواحي مثل نهاوند وجزيرة ابن عمر .

(٥) القرى وهي الملحقة بالمدن ومقامها مقام الرجالة^(٢) .

والعلامة التي تُعرف بها المدينة هي أن يكون بها منبر ، وقد شدّد الحنفية بنوع خاص في أنه لا تقام الجمعة إلا في الأمصار الجامعة التي تُقام فيها الحدود ، ولما كان رأى أصحاب أبي حنيفة هو المثل عند الأمير بيخارى فذلك كان ببلاد ما وراء النهر قرى كبار لا يعوزها من رسوم المدن والآلهة . لا الجامع^(٣) ؛ «وكم تعب

(١) ظهر هذا الفصل بنوان : von der Muhammedanischen Stadt im

Jahrhunderi 4, في مجلة 74 — 65 S. (1912) ZABd.

(٢) القدس ص ٣٥ ، ٤٧ ، ورويت تعبيرات للبلاد لوحظ فيها الحصال النسبية كتقول

الجاحظ : إن الأمصار عسرة ، الصناعة بالبصرة والقصاحة بالكوفة والخير ببغداد والندرا باري والحسد بهراة والجفاء بنيسابور والبخل بمرزو والطمزدة بسمرقند والمروءة ببخ و التجارة بمصر .

(٣) انظر تاريخ بغداد مخطوط باريس ص ١٥٠ .

(٤) القدس ص ٢٨٠ .

أهل بيكنند حتى وضموها المنبر ٥٨ . وقد كان بفسطين على ضيق رقعتها نحو
خسين منبراً^(١) .

وكان من أثر تلك القيمة التي للمنبر ؛ أن الإنسان حتى في المدن الكبرى
كان يلزم مسجداً جامعاً واحداً لا يجتد عجزه^(٢) . وكان ببغداد حوالي عام ٥٣٠٠
نحو من سبعة وعشرين ألف مسجد^(٣) ، ولكن صلاة الجمعة كانت لا تقام إلا في
المسجد الجامع ، وفي مسجد دار الخلافة — لعهد المعتضد حوالي عام ٥٢٨٠ —
وكان هذان المسجدان بطبيعة الحال يضيقان بمن يسعي إليهما من جموع المصلين ،
حتى كانت الصفوف تمتد من المسجد إلى الشوارع حتى تنتهي إلى دجلة ؛ وكان
المتباطئون في السعي إلى الجمعة يدركون المصلين ، وقد ضاق الوقت والمكان ،
فيصعدون من سميرياتهم ويفرشون بعض ما عليها ، وإذا قامت الصلاة نقل
المكبرون التكبير للنائس عند الركوع والسجود والنهوض والقعود^(٤) . وكان
بالفسطاط أيضاً مسجداً للجمعة : المسجد الذي بناه عمرو بن العاص والمسجد
الذي بناه أحمد بن طولون^(٥) . أما البصرة فكان فيها في القرن الثالث الهجري
سبعة آلاف مسجد ، وكان بها في القرن الرابع ثلاثة جوامع^(٦) . وهذا يبعث
على الدهشة وذلك لتغير المعنى الإسلامي القديم للمدينة ، وتلخص أهمية ذلك
المعنى أن الرسوم الإسلامية الأولى زمت وتضاءلت في جميع مظاهر الحياة ،

(١) الأصفهاني ص ٥٨ .

(٢) كان الشافعية يتوخى خاص متشددين في ذلك ؛ انظر حسن المحاضرة للسيوطي ج ٢

ص ١٥٥ .

(٣) تاريخ بغداد طبعة سلون ص ٧٦ حيث ذكر عدد الحمامات بدلا من عدد المساجد ،
ويذكر السيوطي (كتاب الجغرافية ص ٢٥٠ ، ٢٥٤) أنه كان بالجانب الغربي من بغداد
حقة عترة ألف مسجد ، وبالجانب الغربي ثلاثون ألفاً .

(٤) تاريخ بغداد مخطوط باريس ص ١١٥ . (٥) الأصفهاني ص ٤٩ .

(٦) جغرافية البغوي ص ٢٦١ ، والمقدسي ص ١١٧ .

كما أنها تتلخص في ظهور الرسوم الشرقية القديمة من جديد وبقائها بالإجمال على الصورة التي اتخذتها في ذلك العهد . ففي القرن الرابع بدأ أولو الأمر في جعل عدد المساجد ذات المنابر متمشياً مع حاجات الناس ومطالبهم ، فيذكر المقدسي أنه كان إلى جانب مسجد عمرو بن العاص ستة جوامع تقام فيها صلاة الجمعة ، وأن الزحام كان يشتد في جامع عمرو حتى تمتد الصفوف في الأسواق على أكثر من ألف فراع من الجامع ، وحتى تكون القياسير والمباجد الصغيرة والدكاكين حوله من كل جانب مملوءة بالمصلين ^(١) . وقد أحصى ناصر خسرو في عام ٤٤٠ هـ غير هذه المساجد السبعة أربعة أخرى في القاهرة ^(٢) . أما في بغداد فكان ازدياد عدد المساجد أبطأ سيراً ؛ فكانت الصلاة لا تقام في أول الأمر إلا في مسجدى المدينة والرافدة إلى وقت خلافة المعتضد ، فإنه في عام ٢٨٠ هـ جعل الناس يصلون في دار الخلافة بقصر الحسينى على دجلة ، ولما جاء المكتفى أقام في هذا المكان مسجداً جامعاً ؛ فاستقرت الصلاة في المساجد الثلاثة حتى عام ٣٢٩ هـ ؛ وذلك أنه كان بالموضع المعروف بيرانا مسجد يجتمع فيه قوم من الشيعة رُفِعَ للقندر أنهم يجتمعون على سب الصحابة والخروج على الطاعة فأمر بكبسه وأخذ من فيه ، ثم هُدم حتى سُوى بالأرض ، فأمر بحكم بإعادة بنائه وإحكامه وتوسيعه ، وكتب في صدره اسم الخليفة الراضى بالله ، ثم جُمع فيه وصار أحد مساجد الحضرة . وفي سنة ٣٧٩ هـ وسع مسجد صغير بقطيعة أم جعفر في الجانب الغربى بعد أن رأت امرأة في المنام أنها ماتت وأن النبي عليه السلام صلى عليها فيه ووضع كفه في حائط القبلة ، واستأذن أبو أحمد الموسوى الخليفة الطامع في أن يجعله مسجداً يصلى فيه أيام الجمعة ، واحتج بأنه من وراء خندق يقطع بينه

(١) المقدسي ص ١٩٨ - ١٩٩ .

(٢) رحلة ناصر خسرو طبعة شبر ص ١٢٥ .

وبين المدينة، ويصير به ذلك الصقع بلداً آخر، فأذن الخليفة في ذلك . وفي سنة ٣٨٣ هـ، جمع في مسجد بناء أحد الهاشميين بالجزية؛ وذلك بعد إباء من الخليفة المطيع وإذن من الخليفة القادر بعد استفتاء الفقهاء^(١) . وفي القرن السادس الهجري وجد ابن جبير أن المساجد التي يجمع فيها ببغداد أحد عشر مسجداً، هذا مع أنها فقدت كثيراً مما كانت عليه حتى أصبحت - على حد تعبير ابن جبير - داخلية تحت قول حبيب: لا أنتِ أنتِ ولا الديار ديار^(٢) .

ولم يكن في الدواوين سجلات إحصائية للناس سوى التي يحصى فيها من يلزمهم دفع الجزية، ويظهر أنه في عام ٣٠٦ هـ أحصى المنون والمغنيات^(٣)، كما يذكر أيضاً إحصاء للفقراء^(٤)، وقد عني جغرافيو القرنين الثالث والرابع بذكر كثير من الأرقام مثل أعداد الأبواب في المدن وأعداد المساجد والحمامات ونحوها، ولكنهم لم يهتموا قط بذكر عدد السكان . وأخيراً ظهرت طريقة ساذجة في الإحصاء؛ فقد ذكر ابن حوقل مرة واحدة أن بمدينة بَلْرَمَ قسبة صقلية ما يزيد على مائة وخسين حانوتاً للقصابين؛ وأراد أن يتخذ من ذلك دليلاً على كثرة عدد أهلها^(٥) . وكذلك أراد بعض من روى للخطيب البغدادي أن يقدر عدد سكان بغداد في القرن الثالث مستدلاً بما ذكره من عدد الحمامات مع ما كان فيه من مبالغة؛ فقد ذكره أنه كان ببغداد ستون ألف حمام، فقدراً أنتِ بإزاء كل حمام خمسة مساجد فيكون ببغداد ثلاثمائة ألف مسجد، وأقل ما يكون في المسجد خمسة أنفس فيكون أهلها ألف وخمسمائة ألف إنسان^(٦) . أما في القرن الخامس فقد تغير ذلك، فنجد الرحالة الفارسي ناصر خسرو يقدر أن

(١) تاريخ بغداد طبعة سلون من ٦٦ وما بعدها .

(٢) رحلة ابن جبير من ٢٣٠ - ٢٣١ . (٣) حكاية أبي القاسم من ٨٧ .

(٤) النخبة البهية طبعة القسطنطينية عام ١٣٠٦ هـ من ٣٧ .

(٥) ابن حوقل من ٨٣ . (٦) تاريخ بغداد طبعة سلون من ٧٤ .

من أهل أرجان ما يزيد على عشرين ألفاً من الذكور ، ومن أهل جدة ما يقارب خمسة آلاف ، على حين أنه يقدر أهل مكة بألفين ، ويقول إن الباقين فروا من الجماعات ، وهو يقدر أيضاً أهل كل من مدينتي بيت المقدس وطرابلس الشام بعشرين ألفاً من الذكور — ويظهر أن العشرين عنده رقم محبوب^(١) . وأوضح من ذلك كله ما قيل في قرطبة حوالى عام ٨٣٥٠ من أن عدد الدور التي بها للرعية دون دور الوزراء وأكابر أهل الخدمة مائة ألف دار وثلاثة عشر ألف دار ، وأن مساجدها ثلاثة آلاف^(٢) .

وكان في المملكة الإسلامية أربعة أنواع من المدن : مدن على الطراز الهليني المعروف في حوض البحر الأبيض المتوسط ؛ والمدن التي على طراز جنوب جزيرة العرب مثل مدينة صنعاء ، ومن هذا الطراز مكة والقسطنطينية ؛ والمدن التي كانت تُشيد على الطراز البابلي ؛ والمدن التي كانت على الطراز المعروف في شرق المملكة الإسلامية . وتختص المدن العربية بضيق الدور وارتفاعها ؛ وكان بالقسطنطينية دور من طبقات كثيرة تبلغ الثمان حتى كأنها المنابر ، وأسفل الدور غير مسكون ، وربما سكن الدار الواحدة المائتان من الناس^(٣) ، بل يقول ناصر خسرو : « وتُرى مصر من بعيد كأنها جبل ، وبها بيوت من أربع عشرة طبقة ، وبيوت من سبع طبقات . . . وبها أسواق وشوارع توقد فيها التناديل ؛ لأن ضوء الشمس لا يصل إلى أرضها »^(٤) . أما المدن الإيرانية فكانت تتألف من قلعة (قمرهنتز) ومن المدينة الرسمية (ولها في العادة أربعة أبواب) ومن قسم تجارى يشتمل على

(١) نفس المصدر ص ٦٥ ؛ ٦٧ .

(٢) البيان الغرب في أخبار المغرب لابن عفاوى المراكشى طبعة ليدن عام ١٨٤٩ م

ج ٢ ص ٤٧ .

(٣) الأسطخري ص ٤٩ ، وابن حوقل ص ٩٦ ، والمقدسي ص ١٩٨ .

(٤) رحلة ناصر خسرو ص ٧٠ — ٧١ من النص الفارسي .

الأسواق ؛ وكان كل قسم من هذه الأقسام محصناً بسوره الخاص ؛ وكان بين المدينة الرسمية والأحياء الخارجة عنها شطب دائم .

وقد ظهر منذ منتصف القرن الثالث الهجري طراز آخر خامس ، وذلك أن الملوك صاروا يبنون لأنفسهم إلى جانب العاصمة مدناً خاصة يتخذونها مقراً لهم مثل مدينة سامراً والجعفرية على نهر دجلة إلى جانب بغداد ، ورفادة التي اتخذها بنو الأغلب بجوار القيروان ، والتطائح التي اتخذها الطولونيون إلى جوار مصر ، وفي القرن الرابع بُنيت المدن التي اتخذها خلفاء الفوالم مقراً لهم مثل المهديّة والنصورية والمحمديّة والقاهرة ؛ فكانت أعظم المدن نجاحاً في القرن الرابع بل في تاريخ الإسلام . أما في الأندلس فقد بنى عبد الرحمن بن محمد في غرب قرطبة مدينة سماها الزهراء ؛ وخط فيها الأسواق والقصور والحمامات ، وأمر مناديه بالنداء : ألا من أراد أن يبتنى داراً أو يتخذ مسكناً بجوار السلطان فله أربعمائة درهم ، فتسابق الناس إلى العمارة وتكاثفت الأبنية حتى كادت تتصل بين قرطبة والزهراء^(١) . وكذلك ابنتي السلطان عضد الدولة المتوفى عام ٣٧٢ هـ مدينة فناخسرو (وهو اسم عضد الدولة) اختطها على مسافة نصف فرسخ من مدينة شيراز ، وشق إليها نهراً كبيراً أجراه من مرحلة ، وجعل إلى جنبه بستانا سعة فرسخ ، ونقل إليها الصوافين وصناع الخبز ، واتخذ بها القواد دوراً حسنة وعقارات جلييلة ، وجعل لها عيداً في كل سنة يجتمع فيه القوم للفسوق واللهمو ، ولكن بعد أن مات عضد الدولة خفت وأشرفت على الخراب وبطل سوقها^(٢) .

وكانت هذه المدن تمتاز بالاتساع ، حتى نجد اليعقوبي في كلامه عن سامراً لا يعلل من وصف اتساعها ، فيقول : إن المتوكل جعل عرض الشارع الأعظم فيها

(١) ابن حوقل ص ٧٧ (٢) المقدسي ص ٤٣٠ --- ٤٣١ . وصيهم بأقوت ؛

وانظر : Schwary, iran, s. 50

مائه ذراع ، وقدّر أن يختر في جنبي الشارع نهريّن يجري فيهما الماء من التهر الكبير^(١) . وكانت القاهرة في أول وضعها تكاد تكون مدينة حدائق ، فيذكر ناصر خسرو (ص ٤٥) أن كل النور منفصل بعضها عن بعض حتى إن أشجار إحداهما لا تبلغ حائط الأخرى^(٢) .

وقد نالت مياه الشرب في المملكة الإسلامية عناية كبيرة ، ولكن مجاريها — رغم هذه العناية — لم تبلغ من الكبر ما بلغته مجارى الماء عند القدماء ؛ وذلك لأن المسلمين كانوا يشفقون من الإسراف في العناية بالأبدان إشفاق أهل العصور الوسطى في الغرب ، وكانوا أكثر تمجيباً من أشياء أخرى بناها القدماء ؛ فنجد في كتاب الموالى للسكندى (المتوفى عام ٣٥٠ هـ) هذا السؤال : ما هو أعجب شيء في الدنيا ؟ والجواب : منارة الإسكندرية ومجارى مياه قرطاجنة^(٣) ، وقد أطرى ياقوت (ج ٤ ص) عقود هذه المجارى وأعدتها التي تشبه المنابر .

وكانت طريقة إمداد الناس بالماء في قسبة القطر المعرى طريقة لا أثر فيها للرقى قط ، فكان أهل مصر يشربون ماء النيل ، يحمله الجمالون في الروايا ويصعدون النور كل طبقة بنصف دانق^(٤) . ويحكى ناصر خسرو (ص ٢٤٤) في عام ٤٤٠ هـ أنه كان بمصر والقاهرة اثنان وخمسون ألف جمل لحمل قِرب ماء الشرب في هاتين المدينتين . وفي سنة ٣٨٢ هـ نودي بالسقائين في مصر أن يغلطوا الروايا التي تحملها الجمال والبغال مملوءة بالماء لثلا يصيب الماء الذي يتساقط منها ثياب الناس^(٥) .

(١) جغرافية اليعقوبى ص ٢٦٦ .

(٢) وقد أصاب القاهرة فيما بعد ما أصاب غيرها من المدن ، حتى نجد ابن سعيد في القرن السابع يشكو ضيق دروبها وكثرة التراب والأزبال فيها ، وارتفاع مياها حتى منيقت سالك الهواء والضوضاء (المجالد القرزى ج ١ ص ٣٦٦) .

(٣) المختصر القرزى ج ٢ ص ١٦٦ (٤) .

(٤) القديس ص ٢٠٢ (٥) المجالد القرزى ج ٢ ص ١٠٨ (٦) المختصر القرزى ص ١٠٨

وكان أكثر شرب أهل بغداد من ماء دجلة ؛ وكان السقاؤون يأخذونه إما من النهر مباشرة ويحملونه إلى الدور أو من مواضع تقوم مقام الخزانات وتغذيها نهيرات صغيرة ، بل كان هناك قناتان يجري فيهما الماء إلى المدينة ، وكلاهما مغطاة ومحكمة العقد ، وإحدهما القناة التي كانت تأخذ من نهر كرخايا الآخذ من الفرات . وكانت هاتان القناتان أقل إحكاما من القنوات والمجاري الحجرية التي كانت معروفة عند الرومان ، فكانت إحدهما معقودة وفي أسفلها محكمة بالصاروج والآجر من أعلاها^(١) .

ولما كانت عين الماء بمكة مربة حتى كان لا يستطيع الإنسان أن يشرب منها ، فسرعان ما أصبح إمداد هذه المدينة المقدسة بالماء باباً من أكبر أبواب البر . وكانت القناة المعقودة تحت الأرض والتي أمرت بإنشائها السيدة زبيدة كثيراً ما تهدم ، ففي سنة ٢٤٥ هـ غار الماء بمكة حتى بلغ ثمن القرية ثمانين درهماً ، فبعثت أم المتوكل آسرة بإصلاح القناة والإفناق عليها^(٢) . وحوالي عام ٥٣٠ هـ كان أصحاب السلطان يسخرون جمال الناس وحميرهم لنقل الماء من جدة إلى مكة ، وكان الوزير علي بن عيسى في ذلك الوقت بمكة مفضوباً عليه من السلطان ببغداد ، ورأى ضيق الماء على أهل مكة ورأى تلك السخرة ، فابتاع كثيراً من الجمال والحمر ووقفها على حمل الماء ، وأقام لها الملوقة الراتبة ومنع السخرة وحظرها ، وخر بئراً عظيمة في الحفّاطين فخرجت عذبة شروباً وسماها الجراحية ، وابتاع عيناً غزيرة بألف دينار ووسمها حتى كثر ماؤها واتسع الماء بمكة^(٣) .

وكانت عناية أهل البرّ بماء الشرب في سمرقند أعظم مما تقدم ، فيعكس لنا ابن حوقل : « وقلّ ما رأيت خاناً أو طرف سكة أو محلة أو مجمع ناس إلى حائط

(١) جغرافية اليعقوبي ص ٢٥٠ .

(٢) الطبري، ج ٧ ص ١٤٤٠ .

(٣) كتاب الوزراء ص ٢٨٦ .

بسمرقند يخلو من ماء جمد مستبل ، وذكر لي من يرجع إلى خبره أن بسمرقند في المدينة وحيطانها فيما يشتمل عليه السور الخارج زيادة على ألفي مكان يُسقى فيه ماء الجمد مستبلاً عليه الوقوف من بين سقاية مبنية وجباب نحاس منصوبة وقلال خزف في المحيطان مبنية^(١) . ولهذا المدينة مياه جارية تدخل في نهر كان أصله خندقاً قديماً ، وقد بنيت له في بعض المواضع مسناة عالية عن الأرض يجري عليها الماء ، ووجه هذا النهر رصاص كله ، وهو نهر قديم جاهل يشق سمرقند ، وهو من أعمر المواضع بها ، وله حاشية غلات موقوفة لمرمته ومصلحه ، وعليه حفظة من الجوس شتاء وصيفاً في شرط عليهم بذلك ، ولا تؤخذ منهم الجزية لبيت المال لهذا السبب^(٢) . أما مجارى الماء المبنية تحت الأرض فكانت توجد في مدن إيران الشمالية بنوع خاص مثل قم ونيسابور ، وكانت أكبر مدن المشرق في ذلك العصر^(٣) . ويحكى ناصر خسرو أنه كان بنيسابور كثير من مجارى الماء المتغطاة بعضها يظهر في خارج المدينة ويروى البساتين ؛ وبعضها الآخر يمد الدور بالماء ، وكانت هذه على أعماق متفاوتة تفاوتاً كبيراً ، حتى يضطر الإنسان أن ينزل إليها مائة درجة ، ولذلك قال أحد أصحاب النوادر : ما كان أبهى مدينة نيسابور لو أن مجارى الماء فيها أصبحت ظاهرة ، ودخل أهلها تحت الأرض^(٤) . وكان على هذه المجارى والأودية قوام وحفظة^(٥) ، وكانت مدينة الدينور مدينة جبلية

(١) الأسطخري ص ٢٩٠ ؛ وابن حوقل ص ٥٣٩ .

(٢) الأسطخري ص ٣١٦ ؛ وابن حوقل ص ٣٦٦ .

(٣) جغرافية الطغوي ص ٢٧٤ — ٢٧٥ .

(٤) رحلة ناصر خسرو ص ٢٧٨ .

(٥) الأسطخري ص ٢٥٥ ، وابن حوقل ص ٣١٢ ، ومسيم البلدان لياقوت ج ٤

ص ٨٥٧ ، وفيما يتعلق بالمراديب المائية في الأجزاء التي أثير بها نظام الصرف في فارس اليوم انظر كتابي : Gratie. Wanderschap in Persien, 1910, n. 103 ; Hedini, Zu Land

und Jueden I, n. 184

تتفجر عيوننا ، ولم يرَ أنظف من مائها ، وقد بلغ من رقى أهلها أنهم جعلوا على أفواه العيون مزملات وأنطونيات يخرج منها الماء^(١) .

أما مسألة تصريف الإفرازات الإنسانية ، وهي من المسائل السيرة ، فيظهر أنها كانت تحلّ حلا سهلا بالبصرة المشهورة بتجارتها ، ولعله كان بها تجار لهذه المهمة . وكان ذلك موضوعا لأصحاب النوادر ، فيُحكى أن رجلا من أهل المدينة دخل البصرة ثم انصرف ، فقال له أصحابه : كيف رأيت البصرة ؟ قال خير بلاد الله للجائع والعزب والمفلس : أما الجائع فيأكل خبز الأرز والصحناء وأما المحتاج فلا عيلة عليه استه يُخرأ ويبيع^(٢) .

وكان اكتراء الحمير منذ القرن الثالث الهجرى وسيلة قريبة للانتقال تستعملها الطبقة الوسطى من أهل المدن ، وكان أكبر محل يقف فيه الحمارون بمحيرم ببغداد عند باب الكرخ ، وهو مدخل القسم التجارى^(٣) . وكان بالنسقاط موضع لاكتراء الحمير بالقرب من دار الحرم ، وكان كراء الحمار قيراطين^(٤) . أما في المدن التي تقوم على الأنهار كبغداد والبصرة فقد كان الانتقال بالقوارب أيضا . وقد أحصيت السُمّريّات المبرانيات بدجلة في أيام الخليفة الموفق (من سنة ٢٥٦هـ - ٢٧٩هـ) فكانت ثمانين ألفا يقدر كسب ملاحها في كل يوم بتسعين ألف درم^(٥) .

أما إدارة المدينة فكان الخط الأوفر منها في يد عمال الدولة ، وكان من هؤلاء العمال في كل بلد من خراسان مثلا أربعة وهم : القاضي ، وصاحب البريد ، والبندار ، وصاحب المعونة^(٦) . أما بغداد فكان جزؤها الشرق تحت إدارة الخليفة مباشرة ،

(١) المقدسى ص ٣٩٤ .

(٢) معجم البلدان لياقوت ج ١ ص ٦٤٨ ، وعيون الأخبار طبعة بروكلمان ص ٢٦٥ .

(٣) البيان والتبيين للجاحظ ج ١ ص ٣١ . (٤) ابن سديد ص ٣٣ ، ويقول

ناصر خسرو هام ٤٤٠هـ أنه كان بصير خمسون ألف حمار للكرام (ص ٥٣ من الرحلة) .

(٥) تاريخ بغداد طبعة سلون ص ٧٣ . (٦) ابن حوقل ص ٣٠٩ .

والجزء الغربي كله كان يدخل ضمن عمالة بادوريا ، ولذلك كان لا يتقلد هذا الإقليم إلا أجل العمال ، وذلك لكثرة معاملاته واختلافها وكونها مع الكبراء ، ومن ضبط ذلك كله صلح للأمر الكبيرة^(١) . وحوالي عام ٣٢٥ هـ كان أبو الحسين ابن سعد الكاتب يشتغل بتدبير أصهبان ، ووكلت إليه فوق ذلك جباية الخراج ، فكان صاحب البلد^(٢) . وكان إلى جانب التنظيم الرسمي تنظيم خاص ، فمثلا لما أسست بغداد قسمت الأرباض إلى أرباع ، وقلد كل ربع لرجل من الحاشية ليديره ، وكان في كل ربع زيادة على ذلك رئيس وقائد^(٣) . وكان الذى يعنى بالأمن فى مقر الأمير أو الوالى صاحب الشرطة ، أما فى المدن الأخرى فكان يتولى ذلك صاحب المعونة ، وكان يقوم إلى جانبها المحتسب ، باعتباره الممثل الأكبر للمجتمع الذى يعتبر أن له الكلمة العليا ، والذى يشرف على الأفراد ويزعمهم إلى اتباع الحق ، وقد كان منصب المحتسب حوالى عام ٣٠٠ هـ من المناصب الوطيدة ، وكان محتسب بغداد فى جملة أصحاب المخاطبات المعروفة للكتاب ، وكان يجرى بجرى الطبقة الأولى من العمال^(٤) ، وأول من بين الواجبات المتعددة التى يقوم بها الماوردى^(٥) وابن الطوير^(٦) ، وفى كثير من الأحيان كان يعهد إليه تولى مهام ، مثل الإشراف على سوق الرقيق ودار الغرب والطرز ، وقد صدر منشور إلى الولاية من بغداد حوالى عام ٣٦٦ هـ جاء فيه فيما يختص بأسواق الرقيق أن يأمر الوالى من تسند إليهم أمرها بالتحفظ فيمن يطلقه بيعه ويمضون أمره ، وبالتحرز من وقوع تجاوز فيه وإهمال له ، إذ كان ذلك عائداً بتحصيل الفروج

(١) كتاب الوزراء من ٧٦ . (٢) الإرشاد لياقوت ج ١ من ١٢٩ — ١٣٠

(٣) جغرافية اليعقوبى من ٢٤٠ وما بعدها ، وكان رستاق السكرخ اثني عشرة قرية (كتاب الوزراء من ٢٥٨) .

(٤) كتاب الوزراء من ١٥٨ . (٥) الأحكام السلطانية من ٤٠٤ وما بعدها

من طلبة أمير . (٦) المخطط للمعري ج ١ من ٤٦٣ .

وتطهير الأنساب ، وبأن يعمدوا عنه أهل الريبة ويقروا أهل الغفة ، وبألا يمضوا
بيماً على شبهة ، ولا عقداً على تهمة ؛ وفيما يتعلق بدور الضرب أمر صاحبها
بتخليص عين الدرهم والدينار ليكونا مضررين على البراءة من النفس ، وبإثبات
اسم أمير المؤمنين على ما يضرب ذهباً ونفضة ، وإجراء ذلك على الرسم المعروف
ببغداد ، وأمر المشرف على دور الطرز بأن يراعى أن يكون النسيج جيداً صحيحاً
متيناً ، وأن ينقش اسم الخليفة على ما يعمل من الثياب والفرش والأعلام ونحوها^(١) .
وكان المحتسبون يختارون في الغالب من بين القضاة ، ففي سنة ٣١٩ هـ خلع على
محمد بن ياقوت وقد مع الشرطة الحسبية ، فظم ذلك على مؤنس ، وسأل المقدر
سرف محمد بن ياقوت عن الحسبة ، وقال : هذا عمل لا يجوز أن يتولاه غير
القضاة والعدول^(٢) .

وكان أصحاب الشرطة يحملون آلة من السلاح تسمى الطبرزين ، وهي عبارة
عن سكين طويل يحملونها معلقة^(٣) . وكانوا يقومون بالطوف أو السس طول
الليل إلى صلاة الصبح^(٤) .

ولم يكن في القرن الثاني الهجري بالمشرق نظام لضبط أسماء الأغرأب قبل
دخولهم من أبواب المدين^(٥) . وقد تكلم أحد الرحالين المسلمين في القرن الثالث

(١) رسائل الصابي طبعة ببيدنا ص ١١٣ .

(٢) عرب ص ١٤٧ ؛ وابن الأثير ج ٨ ص ١٦٥ .

(٣) مقامات الحمفاني طبعة بيروت ص ١٦٢ .

(٤) الفرج بعد الشدة للتونسي ج ١ ص ١٩ .

(٥) الأغاني ج ١٩ ص ١٤٧ ، حيث أوقف الرشيد ببغداد قائداً على حرس التهرؤان
ليتمسح الناس الذين يدخلون بغداد ويترقب رجلا كان الخليفة يطلبه ، وهذه طريقة كان عنها
غنى لو وجدت ثم - جلالت - . (الترجم)

المهجري عن نظام جواز المرور المعروف بالصين كلام من يعتبر ذلك شيئاً جديداً لا عهد له به^(١) ، وقد أحدث السلطان عهد الدولة في القرن الرابع الهجري لأول مرة نظام مراقبة الأبواب في مدينة شيراز عاصمة بلاده ، حتى قال المقدسي في حقها « ومنع الخارج منها إلا بجواز ، وحبس الداخل والمجتاز »^(٢) .

(١) سلسلة التواريخ طبعة رينو ص ٤٢ . وقد كان يحصر منذ أول العصر الإسلامي نظام جوازات دقيق فيما يختص بالانتقال الداخلي Reinh — C. H. Becker, Papyri Sehatt — 1, 40 وكذلك لم يكن يجوز للرجل أن يخرج من مصر على عهد الطولونيين إلا بجواز (المغرب في حلي المغرب لابن سعيد طبعة فولرز بيرلين ص ٥٢ عام ١٨٩٤) .

(٢) المقدسي ص ٤٢٩ .